بسم الله الرحمن الرحيم

# بحث موضوع
# (العقيدة)

**اعداد / علي بن محمد المطري عفا الله عنه**

**١٤٤٢هـ**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من بعثه ربه رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

اما بعد

فقد كلفنا الدكتور الفاضل سلطان الجبوري سلمه الله ببحث

حول موضوع العقيدة

وانا منذ زمن احب ابحث عن تفسير السلف الصالح لصفة من صفات ربنا سبحانه وتعالي وهي صفة الملل

؛ فقد يُشكل على بعض الناس فهم بعض العبارات الواردة في الكتاب أو السنة الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهؤلاء يجب عليهم سؤال العلماء الربانيين؛ ليقوموا بإزالة ما علق في أذهانهم من شبهات؛ إعمالًا لقوله تعالى: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [النحل: ٤٣]([١]) .

ولكن لا ينقضي العجب ممن يستغل هذه المشكلات ويستعملها في التشويش على عوام المسلمين، والتشنيع على علماء أهل السنة والجماعة؛ ومن ثم يكيلون لهم الاتهامات بالباطل؛ بقصد ترويج مذاهبهم المخالفة لمنهج السلف الكرام رضي الله عنهم([٢]).

ومن

هذه العبارات التي أشكل فهمها على بعض الناس:

قوله صلى الله عليه وسلم: "فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا".كمافي حديث **عائشة – رضي الله عنها – قالت: كانت عِندي امرأةٌ من بَني أسَدٍ،**

فدخلَ عليَّ رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم – فقال: «مَنْ هَذِهِ؟» قُلْتُ: فُلانة، لا تنامُ من الليل، تذكُرُ من صَلاَتِها، قال: «مَهُ، عليكم من الأعمال ما تُطيقون، فإنَّ الله لا يَمَلُّ حتى تملُّوا، وكان أحبُّ الدِّين ما داوم عليه صاحبُهُ» ، أخرجه البخاري ومسلم والنسائي.١

أخرجه البخاري في "صحيحه" (١ / ١٣) برقم: (٢٠) ، (١ / ١٧) برقم: (٤٣) ، (٢ / ٥٤) برقم: (١١٥١) ومسلم في "صحيحه" (٢ / ١٨٩) برقم: (٧٨٥) ، (٢ / ١٩٠) برقم: (٧٨٥) وابن خزيمة في "صحيحه" (٢ / ٤٣٦) برقم: (١٢٨٢) ، (٣ / ٤٩٢) برقم: (٢٠٧٩) وابن حبان في "صحيحه" (٢ / ٧٤) برقم: (٣٥٩) ، (٦ / ٣٢٢) برقم: (٢٥٨٦) والنسائي في "المجتبى" (١ / ٣٥١) برقم: (١٦٤١ / ٤) ، (١ / ٩٧٤) برقم: (١ / ٥٠٥٠) والنسائي في "الكبرى" (٢ / ١١٨) برقم: (١٣٠٩) وابن ماجه في "سننه" (٥ / ٣١٢) برقم: (٤٢٣٨) والبيهقي في "سننه الكبير" (٣ / ١٧) برقم: (٤٨١٢) ، (٣ / ١٧) برقم: (٤٨١٣) ، (٣ / ١٧) برقم: (٤٨١٤) وأحمد في "مسنده" (١١ / ٥٨٤٧) برقم: (٢٤٨٢٦) ، (١١ / ٥٨٥٨) برقم: (٢٤٨٨٣) ، (١١ / ٥٨٧٠) برقم: (٢٤٩٢٧) ، (١١ / ٥٨٨١) برقم: (٢٤٩٥٧) ، (١١ / ٦٠١٣) برقم: (٢٥٥٥١) ، (١١ / ٦١٧٧) برقم: (٢٦٢٧١) ، (١٢ / ٦٢١٠) برقم: (٢٦٤١١) ، (١٢ / ٦٢٥٤) برقم: (٢٦٥٨٥) ، (١٢ / ٦٢٩٠) برقم: (٢٦٧٣٥) ، (١٢ / ٦٢٩١) برقم: (٢٦٧٣٦) ، (١٢ / ٦٢٩١) برقم: (٢٦٧٣٧) ، (١٢ / ٦٣٤٥) برقم: (٢٦٩٥٠) وأبو يعلى في "مسنده" (٨ / ١١٥) برقم: (٤٦٥١) وعبد بن حميد في "المنتخب من مسنده" (١ / ٤٣٢) برقم: (١٤٨٥) ، (١ / ٤٣٥) برقم: (١٥٠٢) وعبد الرزاق في "مصنفه" (١١ / ٢٩٠) برقم: (٢٠٥٦٦) والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢ / ١١٦) برقم: (٦٥٠) والترمذي في "الشمائل" (١ / ١٧٧) برقم: (٣١١) والطبراني في "الأوسط" (٤ / ٣٢٥) برقم: (٤٣٣٣)

وفي أخرى لمسلم: أنَّ الحوْلاءَ بنتَ تُوَيْتٍ مرَّتْ بها، وعندها رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم – فقلتُ: هذه الحَوْلاءُ بنتُ تُويْت، وزعموا أنها لا تنام اللَّيلَ، فقال رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم –: «لا تنامُ

# الليل؟ خُذُوا من العمل ما تُطيقون، فوالله لا يَسأمُ اللهُ حتى تسْأمُوا» .٢

أخرجه) ومسلم في "صحيحه" (٢ / ١٨٩) برقم: (٧٨٥) ، (٢ / ١٩٠) برقم: (٧٨٥) وابن خزيمة في "صحيحه" (٢ / ٤٣٦) برقم: (١٢٨٢) ، (٣ / ٤٩٢) برقم: (٢٠٧٩) وابن حبان في "صحيحه" (٢ / ٧٤) برقم: (٣٥٩) ، (٦ / ٣٢٢) برقم: (٢٥٨٦) والنسائي في "المجتبى" (١ / ٣٥١) برقم: (٤ / ١٦٤١) ، (١ / ٩٧٤) برقم: (١ / ٥٠٥٠) والنسائي في "الكبرى" (٢ / ١١٨) برقم: (١٣٠٩) وابن ماجه في "سننه" (٥ / ٣١٢) برقم: (٤٢٣٨) والبيهقي في "سننه الكبير" (٣ / ١٧) برقم: (٤٨١٢) ، (٣ / ١٧) برقم: (٤٨١٣) ، (٣ / ١٧) برقم: (٤٨١٤) وأحمد في "مسنده" (١١ / ٥٨٤٧) برقم: (٢٤٨٢٦) ، (١١ / ٥٨٥٨) برقم: (٢٤٨٨٣) ، (١١ / ٥٨٧٠) برقم: (٢٤٩٢٧) ، (١١ / ٥٨٨١) برقم: (٢٤٩٥٧) ، (١١ / ٦٠١٣) برقم: (٢٥٥٥١) ، (١١ / ٦١٧٧) برقم: (٢٦٢٧١) ، (١٢ / ٦٢١٠) برقم: (٢٦٤١١) ، (١٢ / ٦٢٥٤) برقم: (٢٦٥٨٥) ، (١٢ / ٦٢٩٠) برقم: (٢٦٧٣٥) ، (١٢ / ٦٢٩١) برقم: (٢٦٧٣٦) ، (١٢ / ٦٢٩١) برقم: (٢٦٧٣٧) ، (١٢ / ٦٣٤٥) برقم: (٢٦٩٥٠) وأبو يعلى في "مسنده" (٨ / ١١٥) برقم: (٤٦٥١) وعبد بن حميد في "المنتخب من مسنده" (١ / ٤٣٢) برقم: (١٤٨٥) ، (١ / ٤٣٥) برقم: (١٥٠٢) وعبد الرزاق في "مصنفه" (١١ / ٢٩٠) برقم: (٢٠٥٦٦) والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢ / ١١٦) برقم: (٦٥٠) والترمذي في "الشمائل" (١ / ١٧٧) برقم: (٣١١) والطبراني في "الأوسط" (٤ / ٣٢٥) برقم: (٤٣٣٣)

وهاتان الجملتان قد جاءت في عدة أحاديث نبوية، بعضها صحيح، وبعضها ضعيف لا يُعوَّل عليه، وسنقتصر في هذه الورقة العلمية على أشهر الروايات الصحيحة التي وردت فيها هذه الجملة، ثم نتبع ذلك بإظهار مذهب أهل السنة والجماعة في فهم هاتين الصفتين صفة الملل وصفة السااآمة

مقرونًا بذكر أدلتهم، والرد على شبهات مخالفيهم.

أصح الأحاديث التي وردت فيها هذه الجملة:

الحديث الأول: عن عائشة رضي الله عنها قالت: كانت عندي امرأة من بني أسد، فدخل عليَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «مَنْ هَذِهِ؟»، قلت: فلانة لا تنام بالليل، تَذكر من صلاتها، فقال صلى الله عليه وسلم: «مَهْ عَلَيْكُمْ مَا تُطِيقُونَ مِنَ الأَعْمَالِ، فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»([٣]).

وفي رواية مسلم: «لَا تَنَامُ اللَّيْلَ خُذُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَوَاللهِ لَا يَسْأَمُ اللهُ حَتَّى تَسْأَمُوا»([٤]) .

وهذه المرأة هي الحَوْلاء – بالمهملة والمد – وهو اسمها، بنت تُوَيت – بمثناتين مصغرًا – ابن حَبيب – بفتح المهملة – بن أسد بن عبد العزى، وهذه المرأة كانت من رهط خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها، وقد ثبت تسميتها في رواية مسلم([٥]).

الحديث الثاني: عن عائشة رضي الله عنها قالت: لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصوم شهرًا أكثر من شعبان، فإنه كان يصوم شعبان كله، وكان يقول: «خُذُوا مِنَ العَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»، وأحب الصلاة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما دُووِمَ عليه وإن قلَّتْ، وكان إذا صلى صلاة داوَم عليها([٦]).

الحديث الثالث: عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحتجر حصيرًا بالليل فيصلي عليه، ويبسطه بالنهار فيجلس عليه، فجعل الناس يثوبون إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيصلون بصلاته حتى كثروا، فأقبل فقال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، خُذُوا مِنَ الأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، وَإِنَّ أَحَبَّ الأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ مَا دَامَ وَإِنْ قَلَّ»([٧]).

ومعنى يَحْتَجِر: أي يتخذ حجرة لنفسه، يقال: "حجرت الأرض واحتجرتها": إذا جعلت عليها علامة تمنعها عن غيرك([٨]).

شرح قوله صلى الله عليه وسلم: "فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا":

معنى الملل في حق المخلوقين: استثقال الشيء ونفور النفس عنه بعد محبته([٩]).

يقول القاضي عياض: "ترك الشيء استثقالًا له، وكراهة له بعد حرص ومحبة فيه، وهذه التغيرات غير لائقة برب الأرباب"([١٠]).

ونسبة هذه المعاني إلى الله تعالى محال؛ لأن الأدلة القطعية قد قامت على كمال الله سبحانه وتعالى، وتنزيهه عن جميع النقائص في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله؛ يقول الحافظ ابن رجب: "وقد دلت الأدلة على انتفاء النقائص والعيوب عن الله تعالى، ومن جملة ذلك: لحوق السآمة والملل له"([١١]).

إذا تقرر هذا: فإن السؤال المطروح: كيف نفهم قوله صلى الله عليه وسلم: "فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يَمَلُّ"؟!

والجواب: أنه لا يمكننا فهم ذلك إلا بجمع وسبر ما جاء عن علماء أهل السنة والجماعة رضي الله عنهم في تفسيرها، وهو ما سنعرض له في الفقرات التالية ببعض البسط.

فهم العلماء لقوله صلى الله عليه وسلم: "فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يَمَلُّ":

تنوعت عبارات علماء أهل السنة والجماعة في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم: "فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يَمَلُّ"، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

القول الأول: إثبات صفة الملل لله تعالى على وجه يليق بجلاله.

ذهب جماعة من علماء أهل السنة والجماعة إلى أن الحديث يدل على إثبات صفة الملل لله تعالى، وأنها صفة كمال في حقه تعالى، بخلاف المخلوق، وفيما يأتي بعض أقوالهم:

يقول أبو يعلى الفراء (٤٥٨ ه) في كتابه: "إبطال التأويلات": "اعلم أنه غير ممتنع إطلاق وصفه تعالى بالملل، لا على معنى السآمة والاستثقال ونفور النفس عنه، كما جاز وصفه بالغضب لا على وجه النفور، وكذلك الكراهة والسخط والعداوة"([١٢]).

وفي جواب اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عن سؤال عن قوله صلى الله عليه وسلم: "فإن الله لا يمل حتى تملوا": "الواجب هو إمرار هذا الحديث كما جاء، مع الإيمان بالصفة، وأنها حق على الوجه الذي يليق بالله، من غير مشابهة لخلقه ولا تكييف، كالمكر والخداع والكيد الواردة في كتاب الله عز وجل، وكلها صفات حق تليق بالله سبحانه وتعالى على حد قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١].

ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم (١٣٨٩ ه) في "فتاويه": ""فإن الله لا يمل حتى تملوا" من نصوص الصفات، وهذا على وجه يليق بالباري لا نقص فيه، كنصوص الاستهزاءِ والخداع فيما يتبادر"([١٣]).

ويقول الشيخ عبد العزيز بن باز (١٤٢٠ ه): "ملل يليق بالله لا يشابه صفات المخلوقين في مللهم، فالمخلوقون لديهم نقص وضعف، وأما صفات الله فهي كاملة تليق به سبحانه، لا يشابه خلقه، وليس فيها نقص ولا عيب، بل هي صفات تليق بالله سبحانه وتعالى، لا يشابه فيها خلقه جل وعلا"([١٤]).

ويقول الشيخ ابن عثيمين (١٤٢١ ه): "فإذا كان هذا الحديث يدل على أن لله مللًا"([١٥]).

هذه بعض أقوالهم، وإلا لو ذهبنا نستقصى من قال بهذا القول من المعاصرين لطال بنا المقام، ولخرجنا عن المقصود.

وعلى القول بأنها صفة لله تعالى، فإنه يجب فهمها في إطار القواعد التي قررها أهل السنة والجماعة في صفات الله تعالى، ومن أشهرها: أن القول في صفات الله تعالى كالقول في ذاته المقدسة([١٦]) .

القاعدة الكلية في إثبات صفات الله تعالى:

من المقرر عند أهل السنة والجماعة قاطبة أنه لا يمكننا إثبات صفات الله تعالى وفهمها على وجهها الصحيح إلا من خلال نقاط ثلاث([١٧]):

الأولى: تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقين؛ إعمالًا لقوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١]؛ "فإن ملل الله ليس كمثل مللنا نحن، بل هو ملل ليس فيه شيء من النقص، أما ملل الإنسان فإن فيه أشياء من النقص؛ لأنه يتعب نفسيًّا وجسميًّا مما نزل به؛ لعدم قوة تحمله، وأما ملل الله – إن كان هذا الحديث يدل عليه – فإنه ملل يليق به عز وجل، ولا يتضمن نقصًا بوجه من الوجوه"([١٨]).

الثانية: إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه، وما أثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يَمَلُّ"؛ إعمالًا لقوله سبحانه: {وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ} [الشورى: ١١].

الثالثة: قطع الأطماع عن إدراك حقيقة الكيفية؛ لاستحالة إدراكها في حقه سبحانه وتعالى؛ إعمالًا لقوله جل وعز: {وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا} [طه: ١١٠].

القول الثاني: إن الله تعالى لا يمل إذا مللتم

ذهب جماعة من أهل السنة والجماعة إلى أن المعنى المراد في الحديث: "أن الله تعالى لا يمل إذا مللتم"، وإليك بعض أقوالهم:

يقول ابن قتيبة (٢٧٦ ه) في "تأويل مختلف الحديث": "أراد: فإن الله سبحانه لا يمل إذا مللتم، ومثال هذا قولك في الكلام: "هذا الفرس لا يفتر حتى تفتر الخيل"، لا تريد بذلك أنه يفتر إذا فترت، ولو كان هذا هو المراد ما كان له فضل عليها؛ لأنه يفتر معها، فأية فضيلة له؟! وإنما تريد: أنه لا يفتر إذا افترت.

وكذلك تقول في الرجل البليغ في كلامه، والمكثار الغزير: "فلان لا ينقطع حتى تنقطع خصومه"، تريد: أنه لا ينقطع إذا انقطعوا. ولو أردت أنه ينقطع إذا انقطعوا، لم يكن له في هذا القول فضل على غيره، ولا وجبت له به مِدحة.

وقد جاء مثل هذا بعينه في الشعر المنسوب إلى ابن أخت تأبط شرًّا، ويقال: إنه لخلف الأحمر:

صَلِيَتْ مِنِّي هُذَيْلُ بِخِرْقٍ ... لَا يَمَلُّ الشَّرَّ حَتَّى يَمَلُّوا

لم يرد أنه يمل الشر إذا ملوه، ولو أراد ذلك ما كان فيه مدح له؛ لأنه بمنزلتهم، وإنما أراد أنهم يملون الشر، وهو لا يمله"([١٩]).

ويقول أبو جعفر الطحاوي (٣٢١ ه) في "شرح مشكل الآثار": "أي: إنكم قد تملون فتنقطعون، والله بعد مللكم وانقطاعكم على الحال التي كان عليها قبل ذلك، من انتفاء الملل والانقطاع عنه"([٢٠]).

ويقول الخطابي (٣٨٨ ه) في "معالم السنن": "معناه أن الله سبحانه لا يمل أبدًا وإن مللتم"([٢١]) .

ويقول البغوي (٥١٦ ه) في "شرح السنة": "معناه: لا يمل الله وإن مللتم؛ لأن الملال عليه لا يجوز"([٢٢]).

القول الثالث: أنه خرج مخرج المحاذاة للفظ باللفظ، والمعنى: إن الله تعالى لا يقطع عنهم ثوابه ما لم يملوا العمل.

وممن قال بهذا القول:

أبو حاتم ابن حبان (٣٥٤ ه) حيث يقول: "قوله صلى الله عليه وسلم "إن الله لا يمل حتى تملوا": من ألفاظ التعارف التي لا يتهيأ للمخاطب أن يعرف صحة ما خوطب به في القصد على الحقيقة إلا بهذه الألفاظ"([٢٣]) .

وذكره أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١ ه) عن غيره، فقال: " قال فيه بعضهم: " لا يملُّ من الثواب حتى تملوا من العمل"، والله عز وجل لا يوصف بالملال.

ولكن الكلام خرج مخرج المحاذاة للفظ باللفظ، وذلك شائع في كلام العرب، وعلى ذلك خرج قول الله عز وجل: {وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا} [الشورى: ٤٠]، قوبلت السيئة الأولى التي هي ذنب بالجزاء على لفظ السيئة، والقصاص عدل ليس بسيئة، وكذلك قوله تعالى: {فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ} [البقرة: ١٩٤]، واقتصاصه ليس بظلم ولا عدوان، فأخرج في اللفظ للمحاذاة على الاعتداء، والمعنى ليس باعتداء.

فكذلك قوله: "فإن الله لا يمل حتى تملوا " أخرج محاذيًا للفظ حتى تملوا، والمعنى: لا يقطع عنهم ثواب أعمالهم ما لم يملوا فيتركوها"([٢٤]).

ويقول حافظ المغرب ابن عبد البر (٤٦٣ ه): "معناه عند أهل العلم: إن الله لا يمل من الثواب والعطاء على العمل حتى تملوا أنتم العمل وتقطعونه، فينقطع عنكم ثوابه، ولا يسأم من أفضاله عليكم إلا بسآمتكم عن العمل، وأنتم متى تكلفتم من العمل والعبادة ما لا تطيقون وأسرفتم، لحقكم الملل وضعفتم عن العمل، فانقطع عنكم الثواب بانقطاع العمل.

يحضهم صلى الله عليه وسلم بهذا المعنى على القليل الدائم، ويخبرهم أن النفوس لا تحتمل الإسراف عليها، وأن ذلك سبب إلى قطع العمل.

وأما لفظه في قوله: "إن الله لا يمل حتى تملوا": فهو لفظ خرج على مثال لفظ، ومعلوم أن الله عز وجل لا يمل، سواء مل الناس أو لم يملوا، ولا يدخله ملال في شيء من الأشياء، جل عن ذلك وتعالى علوًا كبيرًا.

وإنما جاء لفظ هذا الحديث على المعروف من لغة العرب؛ فإنهم إذا وضعوا لفظًا بإزاء لفظ، جوابًا له أو جزاءً، ذكروه بمثل لفظه وإن كان مخالفًا له معناه:

ألا ترى إلى قوله عز وجل: {وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا} [الشورى: ٤٠].

وقوله تعالى: {فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ} [البقرة: ١٩٤]، والجزاء لا يكون سيئة، والقصاص لا يكون اعتداءً؛ لأنه حق واجب.

ومثل ذلك قول الله عز وجل: {وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ} [آل عمران: ٥٤].

وقوله تعالى: {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ} [البقرة: ١٥].

وقوله تعالى: {إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا (١٥) وَأَكِيدُ كَيْدًا} [الطارق: ١٥، ١٦].

وليس من الله مكر ولا هزو ولا كيد، إنما هو جزاء مكرهم واستهزائهم وكيدهم، فذكر الجزاء بمثل لفظ الابتداء لـمَّا وُضع بحذائه وقبالته، فكذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله لا يمل حتى تملوا" أي: من ملَّ فقطع عمله انقطع عنه الجزاء"([٢٥]).

ويقول الحافظ ابن رجب الحنبلي (٧٩٥ ه): "الملل والسآمة للعمل يوجب قطعه وتركه، فإذا سأم العبد من العمل وملله قطعه وتركه، فقطع الله عنه ثواب ذلك العمل؛ فإن العبد إنما يجازى بعمله، فمن ترك عمله انقطع عنه ثوابه وأجره إذا كان قطعه لغير عذر من مرض أو سفر أو هرم"([٢٦])، ثم قال: "هذا أظهر ما قيل في هذا".

وكذا ذكره الخطابي([٢٧])، والبغوي وعلله بقوله: "ومعنى الملال: الترك؛ لأن من ملَّ شيئًا تركه وأعرض عنه، فكنى بالملال عن الترك؛ لأنه سبب الترك"([٢٨]).

السبب في اختلافهم في تفسير هذه الجملة:

يرجع السبب وراء اختلاف العلماء في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم: "فإن الله لا يمل حتى تملوا" إلى أحد أمرين:

الأول: اختلافهم في معنى "حتى" في الحديث:

وقد أفاد ذلك الحافظ ابن رجب إجمالًا بقوله: "وقد قيل: إن "حتى" ها هنا بمعنى واو العطف؛ ولكن لا يصح دعوى كون "حتى" عاطفة؛ لأنها إنما تعطف المفردات لا الجمل، هذا هو المعروف عند النحويين، وخالف فيه بعضهم"([٢٩]).

وتقدير الكلام حينئذ: "لا يمل وتملون"، فنفى عنه سبحانه الملل، وأثبته لهم. ورجحه الحافظ ابن حجر بأنه أليق وأجرى على القواعد، وأنه من باب المقابلة اللفظية، وأيده بما وقع في بعض طرق حديث عائشة بلفظ: "اكلفوا من العمل ما تطيقون؛ فإن الله لا يمل من الثواب حتى تملوا من العمل"، لكن في سنده موسى بن عبيدة وهو ضعيف([٣٠]).

وقال الحافظ ابن حجر – أيضًا -: "ومما يلحق هنا أني وجدت بعض ما ذكر هناك من تأويل الحديث احتمالًا في بعض طرق الحديث، وهو قوله: "إن الله لا يمل من الثواب حتى تملوا من العمل". أخرجه الطبري في تفسير سورة المزمل([٣١])، وفي بعض طرقه ما يدل على أن ذلك مدرج من قول بعض رواة الحديث"([٣٢]) .

وهو يناسب القول الثالث: "أنه خرج مخرج المحاذاة للفظ باللفظ، والمعنى: إن الله تعالى لا يقطع عنهم ثوابه ما لم يملوا العمل".

قال الحافظ ابن رجب: "وقيل: إن "حتى" فيه بمعنى "حين"، وهذا غير معروف.

وزعم ابن قتيبة([٣٣]) أن المعنى: "لا يمل إذا مللتم"، وزعم أن هذا الاستعمال معروف في كلام العرب"([٣٤]).

قلت: وهذا يناسب القول الثاني: "إن الله تعالى لا يمل إذا مللتم".

ثم قال الحافظ ابن رجب: "وقد يقال: إن "حتى" بمعنى لام التعليل، وأن المراد: أن الله لا يمل؛ لكي تملوا أنتم من العمل. وفيه بُعدٌ أيضًا؛ ولو كان كذلك لقال: حتى لا تملوا، ويكون التعليل – حينئذٍ – بإعلامهم بأن الله لا يمل من العطاء، فيكون إخبارهم بذلك مقتضيًا لمدوامتهم على العمل، وعدم مللهم وسآمتهم"([٣٥]).

قلت: وهو يناسب قولًا حكاه البغوي وابن الجوزي([٣٦]) ، قال البغوي: "وقيل: معناه: فإن الله لا يقطع عنكم فضله؛ حتى تملوا سؤاله"([٣٧]).

الثاني: اختلافهم في دلالة مفهوم الغاية:

يرجع بعض العلماء الاختلاف في تفسير الحديث إلى اختلاف الأصوليين في دلالة مفهوم الغاية، وهو: مد الحكم إلى غاية بصيغة "إلى" أو "حتى"؛ كقوله تعالى: {حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ} [البقرة: ٢٣٠]، وقوله سبحانه: {ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ} [البقرة: ١٨٧]([٣٨]).

ولتنزيل ذلك على الحديث يقول الحافظ ابن رجب: "وقد يقال: إنما يدل هذا الكلام على نسبة الملل والسآمة إلى الله بطريق مفهوم الغاية.

ومن يقول: إنه لا مفهوم لها [أي: الغاية]، فإنه يمنع من دلالة الكلام على ذلك بالكلية.

ومن يقول بذلك المفهوم [يعني: مفهوم الغاية] فإنه يقول: متى دل الدليل على انتقائه لم يكن مرادًا من الكلام، وقد دلت الأدلة عل انتفاء النقائص والعيوب عن الله تعالى، ومن جملة ذلك: لحوق السآمة والملل له.

ولكن بعض أصحابنا ذكر أن دلالة مفهوم الغاية كالمنطوق؛ بمعنى: أنه لا يجوز أن يكون ما بعد الغاية موافقًا لما قبلها بمفهوم الموافقة أو غيره، فعلى قوله: يتعين في هذا الحديث أحد الأجوبة المتقدمة"([٣٩]).

ليس اختلاف العلماء هنا من الاختلاف المذموم:

هذا الاختلاف الواقع بين علماء أهل السنة الجماعة ليس هو من قبيل الاختلاف المذموم، وليعلم القارئ الكريم أن إثبات الملل لله سبحانه على الوجه اللائق بجلاله، أو تفسيره بأحد المعاني السابقة، كله جائز وسائغ، ولا إنكار فيه، وإنما هو من المسائل التي اختلف فيها السلف، ولمن بعدهم سعة في اختيار أحد أقوالهم فيها، ولا حجر على أحد في ذلك، والأمر واسع؛ يقول الدكتور عبد الكريم الخضير – في نهاية كلامه عن الحديث الذي معنا -: "على كل حال المسائل التي اختلف فيها السلف للخلف فيها مندوحة، أما ما اتفقوا عليه فليس للخلف فيها مندوحة، ما أثبتوه لا بد من إثباته ولو لم تستوعبه عقولنا"([٤٠]).

ويقول الشيخ ابن عثيمين: "فمن العلماء من قال: إنَّ هذا دليل على إثبات الملل لله، لكن ملل الله ليس كملل المخلوق؛ إذ إنَّ ملل المخلوق نقص؛ لأنه يدل على سآمه وضجره من هذا الشيء، أما ملل الله؛ فهو كمال، وليس فيه نقص، ويجري هذا كسائر الصفات التي نثبتها لله على وجه الكمال وإن كانت في حق المخلوق ليست كمالًا.

ومن العلماء من يقول: إنَّ قوله: "لا يَمَلُّ حتى تملوا": يراد به بيان أنه مهما عملتَ من عمل؛ فإنَّ الله يجازيك عليه؛ فاعمل ما بدا لك؛ فإنَّ الله لا يمل من ثوابك حتى تمل من العمل، وعلى هذا، فيكون المراد بالملل لازم الملل.

ومنهم من قال: إنَّ هذا الحديث لا يدل على صفة الملل لله إطلاقًا؛ لأنَّ قول القائل: لا أقوم حتى تقوم؛ لا يستلزم قيام الثاني، وهذا أيضًا: "لا يمل حتى تملوا"؛ لا يستلزم ثبوت الملل لله عَزَّ وجَلَّ.

وعلى كل حال يجب علينا أن نعتقد أنَّ الله تعالى مُنَزَّه عن كل صفة نقص من الملل [يعني: بمعناه في حق المخلوق] وغيره، وإذا ثبت أنَّ هذا الحديث دليل على الملل [يعني: على الوجه اللائق به سبحانه]؛ فالمراد به ملل ليس كملل المخلوق"([٤١]).

الرد على من ينفي وجود اختلاف في مسائل العقائد:

من الفوائد التي نخرج بها من ذكر هذا الاختلاف بين علماء أهل السنة والجماعة في هذه المسألة – وكذا من غيرها من المسائل التي اختلف فيها أهل السنة والجماعة في العقيدة: كمسألة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ربه ليلة الإسراء، وغيرها – أقول: من فوائد ذكر هذا الخلاف دفعُ شبهة بعضهم: بأن الخلاف بين أهل الحديث مبدأ عام، وأنه ليس لهم عقيدة تجمعهم، بل هو محض تمويه وخداع للناس، يقول صاحب كتاب "الانتصار" – بعد ذكره للخلاف بين أهل الحديث في إثبات الحد لله تعالى -: "وبهذا يتبين أن المحدثين ليس لهم عقيدة جامعة، فيكون عزو عقيدة إلى جماعة أهل الحديث تمويهًا وخداعًا للناس، وتستُّرًا بما له قدسية ومكانة في القلوب....إلخ."([٤٢]).

شبهة اتهام فهم السلف لتلك الصفة:

تقدم معنا كيف كان علماء أهل السنة والجماعة يحتاطون في إثبات صفة الملل لله تعالى، ولنأخذ على ذلك مثالًا يوضح المقصود، وكيف قوبل من بعض المنتسبين إلى مذهب الأشاعرة في زماننا.

فقد احتاط الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في إثبات صفة الملل لله تعالى، فقال: "من المعلوم أن القاعدة عند أهل السنة والجماعة أننا نصف الله تبارك وتعالى بما وصف به نفسه من غير تمثيل، ولا تكييف، فإذا كان هذا الحديث يدل على أن لله مللًا، فإن ملل الله ليس كمثل مللنا نحن، بل هو ملل ليس فيه شيء من النقص، أما ملل الإنسان فإن فيه أشياء من النقص؛ لأنه يتعب نفسيًّا

وجسميًّا مما نزل بعد؛ لعدم قوة تحمله، وأما ملل الله – إن كان هذا الحديث يدل عليه – فإنه ملل يليق به عز وجل، ولا يتضمن نقصًا بوجه من الوجوه"([٤٣]).

فانظر يا رعاك الله إلى شدة احتياط الشيخ رحمه الله وورعه المحمود في إثبات صفات الله تعالى، ومع ذلك فقد قوبل بالنقض والتشنيع؛ فقد تعقبه صاحب كتاب "الانتصار لأهل السنة وكشف مذهب أدعياء السلفية" – وهو من المنتسبين إلى مذهب الأشاعرة – بقوله: "فالشيخ – سامحه الله تعالى – هنا يصف الله بنقص ليس فيه نقص، فهل هناك ملل ليس فيه نقص؟ بل الملل نقص في الأصل، والموصوف بالملل هو الذي ينتظر على حالة يكرهها ولا يستطيع الخروج منها إلا بحدوث سبب خارج عن قدرته وإرادته يغير حالته إلى وضع أفضل؛ لأنه لو كان يستطيع الخروج منها بدون انتظار لسبب خارج عن إرادته وقدرته لخرج قبل أن يتسرب إليه الملل، فهل رب العزة تعالى مقهور على حالة من الحالات، ولا يستطيع فك نفسه منها؟! سبحانك هذا بهتان عظيم، وعلى قاعدة الشيخ وفهمه يمكن لأي إنسان أن يثبت لله تعالى نسيانًا ليس فيه نقص، وجوعًا ليس فيه نقص، ومرضًا ليس فيه نقص! لأن هذا كله جاء في النصوص".
اهـ([٤٤]) .

الجواب عن تلك التهم:

لا أرغب في استيفاء الرد على تلك الشبهة الواهية؛ فإن المقام لا يتسع لذلك، وحسبي أن أرد على تلك الشبهة بكلام الإمام الخطابي في الرد على من يفهم نصوص الكتاب والسنة عن صفات الباري سبحانه في حدود المشاهد المحسوس في المخلوق، فيقول: "وإنما ينكر هذا وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما يشاهده من النزول الذي هو نزلة من أعلى إلى أسفل، وانتقال من فوق إلى تحت، وهذا صفة الأجسام والأشباح، فأما نزول من لا يستولي عليه صفات الأجسام فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه..."([٤٥]).

ثم يقال لصاحب تلك الشبهة: ما هو اللازم بين إثبات صفة الملل لله تعالى على الوجه اللائق به سبحانه – من غير تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل ولا تعطيل – وبين إثبات ما ادعاه إلى الله تعالى من النسيان ونحوه؟! تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.

تنبيه هام:

ليعلم أن تفسير علماء السلف الذين لم يثبتوا الملل صفة لله تعالى، لا يعدُّ تفسيرهم من قبيل التأويل الفاسد الذي يذهب إليه بعض الأشاعرة، وإنما هو من جهة بيان المعنى لما جاء عنه صلى الله عليه وسلم على مقتضى لغة العرب؛ يقول الطحاوي – في معرض ذكره لتلك الشبهة والجواب عليها -: "فقال قائل: وكيف يجوز لكم أن تقبلوا هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيه إضافة الملل إلى الله تعالى في حال ما، وذلك منتف عن الله وليس من صفاته؟.

فكان جوابنا له في ذلك: أن الملل منتف عن الله كما ذكر وليس ما توهمه، مما حمل عليه تأويل هذا الحديث كما توهم، وإنما هو عند أهل العلم في اللغة على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يمل الله إذا مللتم "؛ إذ كان الملل موهومًا منكم وغير موهوم منه عز وجل"([٤٦])

خلاصة القول

يجب ان نعتقد تعالى منزه كل صفة نقص من الملل او غيرها

اما اذثبت شى من ذلك فيجب اثباته على الوجه اللايق به سبحانه وتعالى

قال الإمام محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه: ( آمنت بالله، وبما جاء عن الله، على مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله ].

وهذا من عميق فقه الإمام الشافعي رحمه الله؛ فيجب على المؤمن أن يقر في قلبه، وأن يطوي فؤاده على هذا العقد: ( آمنت بالله، وبما جاء عن الله، على مراد الله) أي: على مقصود الله جل وعلا، وعلى ما أراده الله سبحانه وتعالى، لا على ما أتوهمه أو أظنه أو أتخيله، إنما على مراد الله عز وجل.

وقوله: ( وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله)؛ هكذا يجب أن يكون المؤمن في كلام الله عز وجل؛ في المحكم والمتشابه، وهذا هو معنى كلام المؤلف رحمه الله الذي تقدم معنا في قوله: ( وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظاً وترك التعرض لمعناه)، فترك التعرض لمعناه أن نقول: آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنت برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

يقول رحمه الله: [ وعلى هذا درج السلف و أئمة الخلف رضي الله عنهم، كلهم متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات؛ لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله، من غير تعرض لتأويله، وقد أمرنا بالاقتفاء بآثارهم، والاهتداء بمنارهم، وحذرنا المحدثات، وأخبرنا أنها من الضلالات، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ( عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثةٍ بدعة، وكل بدعةٍ ضلالة )،وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ( اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم ) ].

ما تقدم من النقل عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل و أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمهما الله، درج عليه السلف وأئمة الخلف رضي الله عنهم ؛ فـ(كلهم متفقون على الإقرار) أي: الإثبات، (والإمرار) أي: وعدم التعرض لما جاءت به النصوص برد أو تأويل أو تجهيل أو إعراض، (والإثبات) لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله.

وصلى الله على نبينا محمد واله اجمعين

ملحق

قواعد في الأسماء والصفات

القاعدة الأولى: قاعدة الإثبات

يجب إثبات ما أثبته الله في كتابه، وما أثبته رسوله صلى الله عليه وسلم في سنته، من أسماء الله وصفاته، من غير تمثيل ولا تكييف.

فالله سبحانه وتعالى لامثل له ولا ندَّ ولا كفؤ ولا نظير له في أسمائه وصفاته وأفعاله، فلا يشبه أحداً من مخلوقاته وليس من مخلوقاته شيء يشبهه سبحانه وتعالى.

قال سبحانه وتعالى:{ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } [الشورى:١١]، وقال أيضا:{ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ } [الإخلاص:٤]، وقال سبحانه وتعالى: { فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ } [النحل:٧٤]، وقال سبحانه: { هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً } [مريم:٦٥]، وقال أيضا:{ فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ } [البقرة:٢٢].

ولا يجوز لنا أن نكيَّفَ صفاته بأن نتطلّب صورة الصفات وحقيقتها، أو نسأل عنها بكيف؟!؛ لأن ما أخبر الله به عن نفسه إنما ندرك منه المعنى وحسب، وأما الحقائق وما عليه الأمر فإنه من العلم الذي استأثر به الله سبحانه وتعالى.

فإذا قال قائل: كيف استوى على العرش؟ كيف وجهه؟ كيف يده؟ كيف كلامه؟ كل هذا لا سبيل إلى معرفته؛ لأنه مما استأثر الله بعلمه.

ولذا قال الإمام مالك ابن أنس -رحمه الله- لما سُئل عن استواء الله –تعالى- على عرشه: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة".

أي أن الاستواء معناه في لغة العرب والقرآن واضح ومفهوم ومعقول، وأما كيفية استوائه على العرش فهي مجهولة لا نعقلها، ولكن يجب علينا الإيمان بها، ولا يجوز لنا أن نسأل عن كيفيتها.

فظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار، ومجهولة لنا باعتبار، فباعتبار المعنى معلومة ، وباعتبار الكيفية مجهولة ؛ كالاستواء مثلاً ، فمعناه معلوم لنا فهو بمعنى العلو والارتفاع والصعود، أما كيفيته فمجهولة ؛ لأن الله أخبرنا بأنه استوى ، ولم يخبرنا عن كيفية استوائه، وهكذا يقال في باقي الصفات .

والتفويض تفويضان: تفويضُ المعنى، وتفويض الكيفية.

فالسلف كانوا يعرفون المعاني ويفوضون في الكيفية، ومن ظنَّ أن السلف كانوا يفوضون في المعاني فقد أعظم عليهم الفرية، بأنهم قوم لا يفقهون ولا يعلمون.

ومن هنا كانت الجملة الشنيعة في حقِّ السلف:" مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم"!!!.

بل مذهب السلف أسلم وأعلم وأحكم.

وكلُّ خيرٍ في اتباع من سلف .....وكلُّ شرٍّ في ابتداع من خلف.

القاعدة الثانية: قاعدة التنزيه

يجب نفي ما نفاه الله عن نفسه في كتابه، وما نفاه الرسول صلى الله عليه وسلم في سنته، من صفات النقص، ولكن من غير تحريف ولا تعطيل

وتنزيه الله عن النقائص ينبغي أن لايؤدي بنا إلى تحريف معاني الأسماء والصفات، فلا نحرّف ونفسر الصفة بمعنى بعيد لا تدل عليه اللغة العربية، ويخالف ما عليه سلف الأمة، مثل أن يقال معنى الاستواء في قوله تعالى:{الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥]، أنه الاستيلاء!! وهذا تحريفٌ لا تدلُّ عليه اللغة أولا، ويخالف ما جاء عليه السلف في تفسير الاستواء: بالعلو، والارتفاع، والصعود.

كذلك لايؤدي بنا التنزيه إلى التعطيل، والتعطيل لغةً: هو الترك والتخلية والإهمال، كما قال تعالى:{وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ} [الحج - ٤٥].أي مهملة متروكة لا تستعمل.

والتعطيل في الصفات نوعان:

الأول: جحود للصفة من أصلها، فيقول المعطل: إنَّ الله لم يستو على العرش، ولا يغضب، ولا ينزل، إلى آخر النفي، وهذا مذهب غلاة المعطلة من الجهمية والمعتزلة.

الثاني: إثبات اللفظ مع تحريف المعنى، فيقول: أنا أثبتُ الاستواء على العرش، ولكن معنى الاستواء هو الاستيلاء!!!، وأقول: إن الله يغضب، ولكن معنى الغضب إرادة الانتقام وهكذا.

وهذا في حقيقته يؤول إلى الأول، فهو يثبت اللفظ ولكنه يحرف المعنى، وهذا كثير في المتأخرين.

القاعدة الثالثة: قاعدة الإجمال

كل لفظ مجمل لا يجوز أن يوصف الله به نفياً ولا إثباتاً، ويُستفصل في معناه، فما كان من معنى حقٍّ أثبتناه بلفظه الشرعي، وما كان من معنى باطل نفيناه، أما اللفظ فيترك بكلّ حال.

كلفظ"الجهة" مثلا، فمن قال: إن الله في جهة!! قلنا له: ماذا تقصد بإثبات الجهة؟! فإن قصدت أن الله سبحانه وتعالى مستو على عرشه عال عليه وبائن من خلقه فهذا حق، ويجب عليك إثبات ذلك باللفظ الشرعي الذي جاء في الكتاب والسنة وما ثبت عن سلف الأمة.

وإن قصدت بإثبات الجهة أن الله محصور في جهة مخلوقة- والعياذ بالله- فهذا الإثبات باطل بدلالة العقل والنقل والفطرة وإجماع الأمة.

ولما كان اللفظ محتملا لهذه المعاني فلا يطلق في حق الله نفيا ولا إثباتا.

ومثل ذلك لو عكس القائل فقال: إن الله ليس في جهة!!!، فنقول له: ماذا تقصد بهذا النفي؟ فإن قصدت نفي الجهة المخلوقة فهذا حق، وإن قصدت نفي الاستواء والعلو فهذا الباطل.

ومثل ذلك يقال في ألفاظ أخرى كالمكان والتحيز ونفي الحوادث وما شابه ذلك، مما لم يثبت في نصوص الوحي.

قال ابن تيمية في"درء تعارض العقل والنقل" (١/ ٧٦):" ولهذا يوجد كثيراً في كلام السلف والأئمة النهي عن إطلاق موارد النزاع بالنفي والإثبات، وليس ذلك وليس ذلك لخلو النقيضين عن الحق، ولا قصور، أو تقصير في بيان الحق، ولكن لأن تلك العبارة من الألفاظ المجملة المتشابهة المشتملة علي حق وباطل، ففي إثباتها إثبات حق وباطل، وفي نفيها نفي حق وباطل، فيمنع من كلا الإطلاقين، بخلف النصوص الإلهية فإنها فرقان فرق الله بها بين الحق والباطل" انتهى.

وقال ابن تيمية في"درء تعارض العقل والنقل" (٩/ ٣٣٥):" وأهل السنة، وإن كانوا يعرفون بعقولهم من المعاني الصحيحة نقيض ما يقول النفاة، فلا يعبرون عن صفات الله بعبارات مجملة مبتدعة، ولا يطلقون القول بأن الله جسم، وأنه تحله الحوادث، وأنه مركب، ولا نحو ذلك.

ولا يطلقون من نفي ذلك ما يتناول نفي ما أثبته الرسول ودلت العقول عليه، بل يفسرون المجملات، ويوضحون المشكلات، ويبينون المحتملات، ويتبعون الآيات البينات، ويعلمون موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح"انتهى.

وقال أيضا في"درء تعارض العقل والنقل" (١/ ٢٩٦):" وما تنازع فيه الأمة من الألفاظ المجملة كلفظ المتحيز والجهة، والجسم، والجوهر، والعرض وأمثال ذلك، فليس على أحد أن يقبل مسمى اسم من هذه الأسماء، لا في النفي ولا في الإثبات، حتى يتبين له معناه، فإن كان المتكلم بذلك أراد معنى صحيحاً، وافقاً لقول المعصوم كان ما أراده حقاً، وإن كان أراد به معنى مخالفاً لقول المعصوم كان ما أراده باطلاً" انتهى.

القاعدة الرابعة: قاعدة التوقيف

أسماء الله وصفاته توقيفية لا مجال للعقل فيها، فيجب أن نتوقف في ذلك على ما جاء في الكتاب والسنّة ، فلا نسمّي الله تعالى ونصفه إلا بما جاء به الوحي؛ لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه الله تعالى من الأسماء .

قال تعالى:{وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} [الإسراء: ٣٦].

قال الإمام أحمد رحمه الله:" لا يوصف الله إلا بما وصف بـه نفسه أو وصفه به رسوله لا يتجاوز القرآن والحديث".

وما يطلق على الله أقسام ثلاثة: الأسماء والصفات والإخبار عنه، فالأسماء والصفات توقيفيان، بخلاف الإخبار، وأوسعها الإخبار ثم الصفات ثم الأسماء.

قال ابن القيم في "بدائع الفوائد"(١/ ٦٢):" ما يُطْلَقُ عليهِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ تَوْقِيفِيٌّ، وما يُطْلَقُ عليهِ مِن الإخبارِ لا يَجِبُ أن يكونَ تَوْقِيفِيًّا كالقديمِ والشيءِ والموجودِ والقائمِ بنفسِهِ؛ فهذا فصْلُ الخطابِ في مسألةِ أسمائِهِ هلْ هيَ توقيفيَّةٌ أوْ يَجوزُ أن يُطْلَقَ عليهِ منها بعضُ ما لم يَرِدْ بهِ السمْعُ" انتهى.

القاعدة الخامسة:الاشتراك في الأسماء والصفات لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات

فالله سبحانه قد خلق الإنسان سميعا بصيرا، فقال:{ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا} [الإنسان: ٢]. وسمّى نفسه سميعا بصيرا، كما قال تعالى:{ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا}[النساء: ١٣٤].

وليس السميع كالسميع، وليس البصير كالبصير، وجعل بعض خلقه حيّاً، وسمَّى نفسه حيّاً، وليس الحي كالحي، وهكذا في سائر الأسماء والصفات.

لأن الاشتراك في أصل الاسم لا يقتضي عقلا ولا نقلا التماثل في المسميات.

قال تعالى:{ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ } [الشورى: ١١].

ومما يؤكد هذا الأصل أن الله ذكر لنا نعيم الجنة بأسماء توافق أسماء ماعندنا من النعيم في الدنيا، فذكر أن في الجنة نخلاً ورمانًا وفاكهة ونساءً وأنهارًا وعسلاً ولبنًا وخمرًا وآنية وكؤوسًا وماءً وظلاً وفرشًا وحريرًا وثيابًا وذهبًا وفضة وزنجبيلاً وخيامًا وكافورًا وعيونًا وغير ذلك من أصناف النعيم، وإذا نظرت إلى هذه الأسماء وجدتها بعينها أسماء النعيم عندنا في الدنيا، لكن هذا الاتفاق في الاسم لا يستلزم أبدًا الاتفاق في المسمى، كما في الصحيحين في الحديث القدسي:" أعددت لعبادي الصالحون ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر"، وقال قبل ذلك في القرآن:{ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [السجدة: ١٧].

وقال ابن عباس t:" ليس في الجنة مما في الدنيا إلا الأسماء".

وإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها أنها من نعيم الجنة هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة عندنا من نعيم الدنيا، وليست مماثلة لها بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله تعالى، فالخالق سبحانه وتعالى أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق.

قال شيخ الإسلام في"التدمرية" ص٢١:" وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو مُحْدَث ممكن، يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى «الوجود» أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصّه ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الاضافة والتقييد والتخصيص ولا في غيره، فلا يقول عاقل - إذا قيل: إن العرش شيء موجود وإن البعوض شيء موجود - إن هذا مثل هذا لاتفاقهما في مسمى «الشيء» و«الوجود» ، لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كليا هو مسمى الاسم المطلق، وإذا قيل: هذا موجود وهذا موجود، فوجود كلّ منهما يخصه لا يشركه فيه غيره، مع أن الاسم حقيقة في كل منهما.

ولهذا سمى الله نفسه بأسماء وسمّى صفاته بأسماء، فكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره، وسمّى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك

الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين تماثل مسماهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص، لا اتفاقهما، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص، فضلا عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص" انتهى.

القاعدة السادسة: أسماء الله تعالى كلها حسنى.

أي بالغة في الحسن غايته، قال الله تعالى:{ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} [الأعراف: ١٨٠].

وذلك لأنها متضمنة لصفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، لا احتمالاً ولا تقديراً ، ذلك لأن الألفاظ إما أن تدل على معنى ناقص نقصاً مطلقاً فهذه ينزه الله عنها ، وإما أن تدل على غاية الكمال فهذه هي الدالة على أسماء الله وصفاته ، وإما أن تدل على كمال لكنه يحتمل النقص فهذا لا يُسمّى الله به لكن يُخبر به عنه ، مثل : المتكلم ، الشائي .

كذلك ما يدل على نقص من وجه وكمال من وجه لا يُسمّى الله به ، لكن يُخبر به عن الله مثل: الماكر.

ومثال الأسماء الحسنى " الحي " وهو اسم من أسماء الله متضمن للحياة الكاملة التي لم تُسبق بعدم ، ولا يلحقها زوال ، الحياة المستلزمة لكمال الصفات من العلم والقدرة والسمع والبصر وغيرها .

وقل مثل ذلك في السميع ، والبصير ، والرحمن ، والعزيز ، والحكيم وغيرها من الأسماء الحسنى .

القاعدة السابعة: أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف.

أعلام باعتبار دلالتها على الذات ، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني .

وهي بالاعتبار الأول مترادفة ؛ لدلالتها على مسمى واحد وهو الله ـ عز وجل ـ .

وبالاعتبار الثاني متباينة ؛ لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص ؛ فمثلاً " الحي ، القدير ، السميع ، البصير ، الرحيم ، العزيز ، الحكيم " كلها أسماء لمسمى واحد وهو الله ـ سبحانه وتعالى ـ لكن معنى " الحي " غير معنى " العليم " ، ومعنى " العليم " غير معنى " القدير " وهكذا . . .

القاعدة الثامنة: أسماء الله غير محصورة بعدد معين.

لقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في الحديث المشهور : " أسألك بكل اسم هو لك سمّيت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك " .

وما استأثر الله تعالى به في علم الغيب لا يمكن أحداً حَصْرُه ، ولا الإحاطة به .

وأما قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم : " إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً من أحصاها دخل الجنة " فلا يدل على حصر الأسماء بهذا العدد ، ولو كان المراد الحصر لكانت العبارة " إن أسماء الله تسعة وتسعون اسماً من أحصاها دخل الجنة " .

قال ابن القيم في بيان مراتب إحصاء أسماء الله التي من أحصاها دخل الجنة، في"بدائع الفوائد"(١/ ٢٨٨):" المرتبة الأولى : إحصاء ألفاظها وعددها .

المرتبة الثانية : فهم معانيها ومدلولها .

المرتبة الثالثة : دعاؤه بها كما قال تعالى : ( وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ) [الأعراف : ١٨٠] .

وهو مرتبتان ، إحداها : دعاء ثناء وعبادة ، والثاني : دعاء طلب ومسألة " انتهى.

القاعدة التاسعة: صفات الله كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجه.

قال تعالى : ( لِلَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى ) [النحل : ٦٠] .

والمثل الأعلى : الوصف الأعلى الكامل .

والصفات من حيث الكمال والنقص على ثلاثة الأقسام:

الأول: صفات كمال من كل وجه كصفة الحياة والعلم والقدرة وغيرها، فهذه ثابتة لله تعالى.

الثاني: صفات نقص من كل وجه فهذه منفية عن الله ، كالجهل ، والعمى ، والصمم .

الثالث: صفات كمال من وجه ونقص من وجه ، فهذه يوصف الله بها في حال كمالها ، ويمتنع وصفه بها في حال نقصها ، بحيث يوصف الله بها وصفاً مقيداً مثل المكر ، والكيد والمخادعة .

القاعدة العاشرة: إثبات مفصل ونفي مجمل.

الأصل في إثبات الأسماء والصفات التفصيل كصفة الحياة والقدرة والإرادة والسمع والبصر والاستواء على العرش ونحوه. والغالب فيها التفصيل؛ لأن ذلك يظهر من كمال الموصوف بها ما لم يكن معلومًا من قبل.

وأما النفي فلا يأتي إلا مجملا، كما في قوله تعالى:{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى:١١]، وقوله: { وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ } [الإخلاص:٤]، وقوله:{ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً } [مريم:٦٥].

وأما النفي المفصل فهو قليل ثم إنه في حقيقته إثبات مفصل.

وقد جاء من أجل:

١- نفي ما ادعاه في حقه الكاذبون ، كما في قوله : ( أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَداً وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً ) [مريم : ٩١ -٩٢] ، وقوله : ( وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ) [ق : ٣٨] .

٢- لإثبات كمال الصفة، كما في قوله تعالى:{اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ} [البقرة: ٢٥٥]، لإثبات كمال الحياة والقيومية.

القاعدة الحادية عشر: الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين : ذاتية وفعلية

أ - الذاتية : هي التي لم يزل الله ولا يزال متصفاً بها ، وهي التي لا تنفك عنه ـ سبحانه وتعالى ـ كالعلم ، والقدرة ، والسمع ، والبصر ، والعزة ، والحكمة ، والوجه ، واليدين .

ب - الفعلية : وتسمى الصفات الاختيارية ، وهي التي تتعلق بمشيئة الله ، إن شاء فعلها ، وإن شاء لم يفعلها ، وتتجدد حسب المشيئة كالاستواء على العرش ، والنزول إلى السماء الدنيا .

وقد تكون الصفة ذاتية وفعلية باعتبارين ، كالكلام ؛ فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية ؛ لأن الله لم يزل ولا يزال متكلماً ، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية ؛ لأن الكلام يتعلق بمشيئته ، يتكلم متى شاء بما شاء ، وكل صفة تعلقت بمشيئته ـ تعالى ـ فإنها تابعة لحكمته ، وقد تكون الحكمة معلومة لنا ، وقد نعجز عن إدراكها ، لكننا نعلم علم اليقين أنه ـ سبحانه ـ لا يشاء إلا وهو موافق لحكمته ، كما يشير إليه قوله ـ تعالى ـ : ( وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً ) [الإنسان : ٣٠] .

القاعدة الثانية عشر: القول في بعض الصفات كالقول في بعض

وهي قاعدة يُردُّ بها على من فرَّق بين الصفات فأثبت بعضها ، ونفى بعضها ، فيقال لمن فعل ذلك : أثبت الجميع ، أو انفِ الجميع .

ومن أثبت بعض الصفات ، ونفى بعضها ، فهو مضطرب متناقض ، وتناقض القول دليل على فساده وبطلانه .

قال شيخ الإسلام في"التدمرية" (ص: ٣١):" فأحدهما - أن يقال: القول في بعض الصفات كالقول في بعض.

فإن كان المخاطب ممن يقرّ بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة. ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، فيجعل ذلك مجازا، ويفسره إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات.

قيل له: لا فرق بين ما نفيتَه وبين ما أثبتَّه، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل، وإن قلت: له إرادةتليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به. قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به.

وإن قال: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام.

قيل له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة، فإن قلت: هذه إرادة المخلوق. قيل لك: وهذا غضب المخلوق.

وكذلك يُلْزَم بالقول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته، إن نفى عن الغضب والمحبة والرضا ونحو ذلك ما هو من خصائص المخلوقين، فهذا منتف عن السمع والبصر والكلام وجميع الصفات، وإن قال: إنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين فيجب نفيه عنه. قيل له: وهكذا السمع والبصر والكلام والعلم والقدرة.

فهذا المُفرِّق بين بعض الصفات وبعض، يقال له فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبته، فإذا قال المعتزلي: ليس له إرادة ولا كلام قائم به، لأن هذه الصفات لا تقوم إلا بالمخلوقات، فإنه يُبَيِّن للمعتزلي أن هذه الصفات يتصف بها القديم، ولا تكون كصفات المحدثات. فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك"انتهى.

---

(المراجع)

([٣]) أخرجه البخاري (٤٣، ١١٥١)، واللفظ للثاني.

([٤]) أخرجه مسلم [٢٢٠ – (٧٨٥)].

([٥]) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ١٠١).

([٦]) أخرجه البخاري (١٩٧٠)، ومسلم [١٧٧- (٧٨٢)]، واللفظ للبخاري.

([٧]) أخرجه البخاري (٥٨٦١)، ومسلم [٢١٥ – (٧٨٢)].

([٨]) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣١٤).

([٩]) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٠٢).

([١٠]) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ٣٨٠).

([١١]) فتح الباري لابن رجب (١/ ١٦٧).

([١٢]) إبطال التأويلات (ص: ٣٧٠).

([١٣]) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١/ ٢٠٩).

([١٤]) فتاوى نور على الدرب لابن باز بعناية الشويعر (٣/ ١٥٨).

([١٥]) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١/ ١٧٤).

([١٧]) هذه النقاط الثلاث ذكرها الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، ينظر: منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات له (ص: ٤٣- ٤٤) ببعض التصرف.

([١٨]) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١/ ١٧٤).

([١٩]) تأويل مختلف الحديث (ص: ٤٨٦- ٤٨٧).

([٢٠]) شرح مشكل الآثار (٢/ ١١٨).

([٢١]) معالم السنن (١/ ٢٨٠).

([٢٢]) شرح السنة (٤/ ٤٩).

([٢٣]) صحيح ابن حبان – بترتيب ابن بلبان (٢/ ٦٩).

([٢٤]) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٢٦).

([٢٥]) الاستذكار (٢/ ٨٧- ٨٨)، وينظر: التمهيد (١/ ١٩٤- ١٩٥).

([٢٦]) فتح الباري لابن رجب (١/ ١٦٥- ١٦٦).

([٢٧]) معالم السنن (١/ ٢٨٠)،

([٢٨]) شرح السنة (٤/ ٤٩).

([٢٩]) فتح الباري لابن رجب (١/١٦٦).

([٣٠]) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٠٢).

([٣١]) تفسير الطبري (٢٣/ ٦٧٨).

([٣٢]) المرجع السابق (٣/ ٣٧).

([٣٣]) قد سبق إيراد كلام ابن قتيبة كاملًا.

([٣٤]) فتح الباري لابن رجب (١/١٦٦- ١٦٧).

([٣٥]) فتح الباري لابن رجب (١/١٦٦- ١٦٧).

([٣٦]) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤/ ٢٧٧).

([٣٧]) شرح السنة (٤/ ٤٩).

([٣٨]) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة (٢/ ١٣٠).

([٣٩]) فتح الباري لابن رجب (١/ ١٦٧)، وما بين المعكوفات للتوضيح.

([٤٠]) شرح الموطأ – عبد الكريم الخضير (١٩/ ١٦، بترقيم الشاملة آليا).

([٤١]) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١/ ١٧٤- ١٧٥).

([٤٢]) الانتصار لأهل السنة وكشف مذهب أدعياء السلفية (ص: ١٢١).

([٤٣]) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١/ ١٧٤